إقتراح قانون معجل مكرّر يرمي الى
تمديد مهلة صلاحية كافة فئات رخص السوق

مادة وحيدة:

١-تمدّد لغاية ٢٠٢١/٥/٣١ صلاحية رخص السوق الخصوصية والعمومية المنتهية صلاحيتها اعتباراً من ٢٠٢١/١/١ والمحدّدة في المادة /٢٠٥/ من قانون السير رقم ٢٠١٢/٢٤٣ والمعدّلة بموجب القانون رقم ٢٠١٤/٢٧٨،

٢-يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

النائب عماد واكيم

النائب اسكندر

الأسباب الموجبة والتي تعتبر ايضاً المذكرة التي تبرر العجلة لإقتراح القانون الرامي الى تمديد مهلة صلاحية كافة فئات رخص السوق

بما أن قرارات الإغلاق الكامل المتخذة لمواجهة فيروس كورونا، التي صدرت تباعاً، قد شملت أيضاً في أحكامها الدوائر الرسمية ومنها مصلحة تسجيل السيارات والآليات التي يدخل من ضمن مهامها إصدار وتجديد رخص السوق.

وبما أن قرارات الإغلاق المشار اليها أعلاه قد منعت أيضاً التجوّل إلاّ لأسباب محدّدة وهامة وطارئة، وذلك بعد الإستحصال على إذن عبر المنصّة الإلكترونية التي وُضِعت لذلك.

وبما أنه، تبعاً لما تقدّم، تعذّر على المواطنين اللبنانيين التنقّل لتأمين المستندات اللازمة لتجديد رخصة السوق خاصتهم، مما أدّى فعلياً الى اعتبارهم قانوناً غير حائزين على رخصة سوق مع ما يرافق ذلك من تداعيات قانونية في حال حصول أي حوادث سير مع من هم في حالة إنتهاء صلاحية رخصة السوق خاصتهم.

وعليه، وتبعاً للأسباب الموجبة والمحدّدة أعلاه، كان لا بدّ من التقدّم بإقتراح القانون المعجّل المكرّر المرفق ربطاً الرامي الى تمديد ، لغاية ٢٠٢١/٥/٣١ ضمناً، مهلة صلاحية رخص السوق الخصوصية والعمومية المنتهية صلاحيتها إعتباراً من ٢٠٢١/١/١ وذلك لعرضه على أول جلسة للهيئة العامة للمجلس النيابي لمناقشته وإقراره.

النائب عماد واكيم

النائب انيس نصار